المرأة والعمل

د. نور الدين عتر

حق المرأة في العمل أو تسخير المرأة للعمل أمران يخلط فيهما كثير من الناس، ويحاول بعض الأدعياء أن يزخرف الثاني بالأول تضليلاً للرأي، وتسميماً للفكر، ينادون بحق المرأة في العمل، ويخفون من ورائه تسخير المرأة للعمل إرواءاً لنزعة بعض الرجال إلى الخمول، أو تلبية لرغبات خسيسة تحب التسلي في مختلف المجالات..

وإن كثير منهم يردد على الاسماع نغمات تطرب النفوس، وتخيل لها أن من وراء القول شيئاً.

ثمة أناس يتغنون بترقية المرأة، ورفع مستواها، فهم يطلبونها أن تصبح مهندسة، أو محامية، أو طبيبة، أو صيدلانية..؟! كي تتحقق بهذا الهدف الأسمى بالرقي، يموهون على أنفسهم وعلى الناس بعناوين أعمال ومهن تتمتع في نظرة المجتمع بامتياز خاص كأن احتراف تلك الأعمال هو نفسه الذي يرفع المستوى ويعلو بالإنسان...!!

وهذه هي الحقيقة وهم ناشئ عن ضخامة الهالات في مجتمع يسير في أول سلم الحضارة، يُعَشي العيون عن الحقيقة الإنسانية الراسخة.

إن الحقيقة الراسخة هي انه مهما تكن مهنة الإنسان من الأهمية والخطورة فإنها رقي همي، يضفي عليه حلة ورواء لا يتجاوز القشرة الظاهرة والطلاء الخادع.

كم من المهندسين أناس يجاملون أصحاب المشاريع العمرانية في مواد البناء، يعرضون بذلك أموال الناس وأرواحهم للخطر..؟! وكم من المحامين من يغدر بموكله بالتواطؤ مع خصمه، وكم منهم من يسخر نفسه لمغتصبي الحقوق أو المعتدين على النظام..!! وكم في الأطباء من لا يفي بحق الأمانة، وميثاق المهنة، لا تأخذه بالمريض الموجوع رأفة ولا رحمة!!

أفتشفع المهنة للمستخف بأرواح العالم وتجعله راقياً، أو ترفع المنتهب للأموال والحقوق من بؤرة تلك الأوبئة (اللا أخلاقية) الشنيعة إلى المستوى الطاهر الكريم؟!

ان الرقي الحقيقي، والمستوى الرفيع إنما هو رقي الخلق. هو العفة، والصدق هو التفاني في سبيل الحق، وإسداء الخير للعالم، هو الترفع عن الدنايا والمظالم، وسفاسف الأمور، أما الذي يفقد ذلك فلن يكون له حظ من الرقي، ولا من الفضل، ولن يزيده كنز المال وضخامة المهنة إلا انحطاطاً وخطراً، إذ يكون ضرره أعظم، وإفساده أكبر...!!

وثمة أناس يترنمون بالمساهمة في بناء الاقتصاد، والمساهمة في إقامة الحضارة، و العامل الاقتصادي هذا أصبح حجة عظيمة، وبرهاناً قوياً، في هذا العصر الذي فتن الناس فيه بالمال، واتخذوه وثناً يعبد، حتى شقوا به، وسقطوا في مهاوي الهلاك...!!

لكن هذه الحجة لا تعدوا أن تكون تحريفاً للكلم وللحقائق التي يعيش فيها هذا الشعب، إن مشكلتنا الحقيقية في مجال الاقتصاد إنما هي الفقر وقلة المورد التي تهيء مستوى العيش الكريم للرجال والنساء على حد سواء،فأي علاج لا ينهض على أساس تلافي هذا الخلل، ورأب هذا الصدع، فلن يؤدي إلى نهضة اقتصادية،ولا لإقامة حضارة صحيحة.

إن الاقتصاد اليوم أصبح يعتمد على الصناعة الآلية ولقد أفلح الانسان اليوم في تحسين الآلة حتى أصبحت الواحدة تقوم مقام عشرات أو مئات الأيدي العاملة، فقد وفر الله للناس كرامة نسائهم وبناتهم، وكفاهم بهذه الآلة ابتذال أعراضهم مهما أرادوا من الرقي الصناعي، ومهما بذلوا من الجهد لدعم الاقتصاد. بما وصلت إليه الآليات الحديثة من السرعة ووفرة الانتاج الهائلة... وإن كنا مقصرين في الإفادة من هذا التقدم العظيم.

قد يسأل سائل يقول: حقاً إن مزاولة المرأة للوظائف أو للأعمال الحرة لا يصلح أساساً لرقي المرأة، ولا يدعم الاقتصاد، فماذا تريد للمرأة؟ أتظل عاطلة بلا عمل؟ ومن الذي يقول أن الانسان خلق ليعطل قواه ومواهبه...؟.

هذا سؤال جدير بالنظر والجواب، والواقع أن أحداً من أهل الإسلام لم يقل إن المرأة عضو من المجتمع، ولا بد أن تساهم في بنيانه ونهضته.

إن التخصص في الأعمال والمهن أرقى ما توصل إليه الإنسان واعتمده في هذا العصر، وقوام التخصص الموهبة الفطرية التي جبل عليها الإنسان، ثم الممارسة و المران الذي ينمي هذه الموهبة ويصقلها.

هذا إنسان ذو عقل رياضي، ثاقب النظر في الربط والاستنباط فهو يصلح للهندسة والتخصص في علوم الرياضيات والفيزياء.

وهذا إنسان ذكي ماهر في التحليل والتركيب فهو يصلح للكيمياء أو للصيدلة أو نحوها... وهكذا... وهكذا....

والواقع أن قانون التخصص ليس بدعاً في نظام الحياة، بل هو قانون فطري، فطر الله

الحياة وأقامها عليه، وأمر عباده بإتباعه، والأخذ به، وحذرهم من الشيطان الذي يوسوس لهم كي يحيدوا عنه فقال تعالى حاكياً عن الشيطان قوله: ((ولآمرَّنهم فَليُغَيرَّن خلق الله)).

معطيات العلوم الإنسانية:

فإذا نظرنا إلى العمل الذي يجب أن تشتغل المرأة به ونلقي على كاهلها مسؤوليته على ضوء مقررات علوم الإنسان، نجد أنه وظيفة حيوية هامة جداً لا غناء للإنسانية عنها ما دامت مفتقرة إلى البقاء على هذه الكرة الأرضية، تلك الوظيفة هي وظيفة (الأمومة).

إن الفطرة تعد المرأة لهذه الوظيفة منذ اللحظات الأولى لتكوينها جنيناً في بطن أمها كما يقرر ذلك علم الأجنة. فبعد التحام الحيوان المنوي بالبويضة في الرحم و اتحادهما في كتلة واحدة يبدأ الاختلاف في تكوين الذكر عن تكوين الأنثى، يقول الدكتور الكسيس كاريل: (من المحقق أن جنس الفرد يتحدد بصفة قاطعة منذ اللحظة التي يتم فيها تلقيح حيوان الأب المنوي لبويضة الأم. وتشتمل بويضة الذكر المستقبل على كروموسوم واحد أقل من بويضة الأنثى، أو على كروموسوم ضامر، وبهذه الطريقة تختلف جميع خلايا جسم الرجل عن مثيلاتها في جسم المرأة).

وهكذا يقرر العلم أن جسم الأنثى يتركب في الرحم تركيباً تدريجياً يجعلها تستعد لولادة الولد وتربيته.

وفي هذا يقول الدكتور كاريل أيضاً وهو قد شاهد دور المرأة الحديثة في الحياة فأصدر حكمه مستنداً إلى العلم والواقع فيقول: (والحقيقة أن المرأة تختلف اختلافاً كبيراً عن الرجل، فكل خلية من خلايا جسمها تحمل طابع جنسها والأمر نفسه صحيح بالنسبة لأعضائها، وفوق كل شيء بالنسبة لجهازها العصبي فالقوانين الفسيولوجية غير قابلة للين، مثل قوانين العالم الكوكبي، فليس في الامكان احلال الرغبات الانسانية محلها. ومن ثم فنحن مضطرون إلى قبولها كما هي فعلى النساء أن ينمين أهليتهن تبعاً لطبيعتهن من غير أن يحاولن تقليد الذكور، فإن دورهن في تقدم الحضارة أسمى من دور الرجال، فيجب عليهن ألا يتخلين عن وظائفهن المحدودة).

ولسنا هنا أمام خصيصة خفية لكي نكثر من الاستشهاد عليها بأقوال علماء النفس وعلماء الإنسان بل هي ظاهرة واضحة في تركيب المرأة الظاهري وبنيانها الجسدي تشهد لدى كل ذي عين يبصر بها أن المرأة اختصت بهذه الوظيفة، اختصاصاً يعجز عن منافستها فيه رجال العالم أولهم وآخرهم عظيمهم وصغيرهم. ومن الذي لم يلحظ تكوينها النفسي لهذه المهمة منذ نعومة اظفارها

حيث تميل إلى اللعب بالدمى، وتمارس بهن عمل الامومة، ثم تجدها بعد ذلك وهي بكر عذراء تقبل على أي طفل وتلفه بحنوها ورحمتها...!؟

ولنذكر هنا نتيجة تجربة المرأة الاوربية في خروجها إلى العمل حيث جاءت بعد تلك الفترة الطويلة من اشتغالها فيه لتثبت أنه مناقض لطبيعة المرأة وفطرتها، كما دلت على ذلك الاستفتاءات التي اجريت في ذلك منها استفتاء اجري في فرنسا (حاملة لواء تفلت المرأة) في مصانع رينو فقد أكد اغلبية عاملات مصانع رينو للسيارات أنهن يفضلن البقاء في المنزل عوضاً عن العمل خارجه، على الرغم من أن هؤلاء العاملات توصلن إلى استقلالهن ضمن طبقة فقيرة مضطهدة اقتصادياً !!

ويقرر علم النفس وعلم التربية أن تفرغ الام لوليدها ضرورة حيوية لكل من الولد والوالدة، وليست قاصرة على أحدهما، فالأم تشعر بحاجتها النفسية إلى وليدها، أن تشرف على رعايته وتستمتع بالتعمق في فهم احتياجاته وتلبيتها، والاستماع لمناغاته والاستجابة إليها، حاجتها في ذلك كله لصيانة قلبها وكبدها، وهل في الكون أم لا ينخلع قلبها وتضطرب لترك وليدها كل غداة تذهب إلى عملها، وهل فيهن امرأة لا تتمنى انها لم تتورط في العمل الذي كلفها هذه المشقة المرهقة.....!!

كذلك الولد يحتاج إلى أمه لحياته ولنفسه، ورغم كل أنواع اللبن المجفف التي اخترعت أو تخترع فلن يزال لبن الأم الغذاء الطبيعي الأفضل، الذي لا يوازيه شيء على الاطلاق كما يقرر الأطباء، لكن الحقيقة أن الحاجة النفسية والتربوية للطفل إلى أمه أعظم شأناً من حاجته إلى لبنها.

ويقرر علماء سيكولوجية الطفولة، أن الطفل يكون بأمس الحاجة إلى أمه سيما في الأشهر الأولى من ولادته، وذلك خلافاً لما كان سائداً في أوهام الناس أن الطفل لا يتأثر بما يحيط به، ولا ينفعل بما يجري حوله في هذه الفترة، فقد تبين أن الطفل يكون شديد الاحساس بما يحدث من حوله، وأنه يتأثر بما يحيط به من الحنو أو القسوة تأثراً عميقاً يصاحبه بقية حياته وعمره، ويشمل نواحيه الصحية والنفسية، فصحة الأعصاب وهي عماد أجهزة الجسم تعاني الاضطراب والاختلال بسبب المؤثرات الخشنة التي تصيب الطفل في صغره، وشراسة الخلق والقسوة والحقد على المجتمع تنغرس في نفوس الأبناء الذين حرموا حنو الأمومة وعطف الأبوة، حتى يشب هؤلاء شاذين عن المجتمع يميلون للانحراف عن نظام الأمة والخروج على القانون.

حظائر للأطفال:

وهنا يرفع بعض المقلدة للأجنبي عقيرتهم يشدون الأبصار إلى ما توصل إليه الأوربيون والأمريكيون من مؤسسات التربية الخاصة بالطفل ورعايته، حيث المحاضن تتقبل الطفل الرضيع وتقوم عليه مقام أمه، تماماً كما توصلوا لإنشاء معامل تفريخ الدجاج، والحظائر الآلية لتربية الأبقار. لكن هؤلاء يغترون ببهرج الدعاية لهذه المحاضن، وينخدعون أو يخادعون بزخرفها عن النتائج المرة التي توصلت إليها.

والحق كما يقول الاستاذ المودودي من كتابه القيم (الحجاب):

(والحق أن محيط العائلة هو الذي يمكن أن يجد فيه الطفل نفوساً تحبه وتعطف عليه، بل من يودون من صميم قلوبهم أن يبلغ الطفل في حياته مكانة اجتماعية أعلى من التي ولد عليها، وأنهما الأبوان اللذان يحبان أن يجدا الأولاد في حال أحسن من حالهما، وعلى مكانة أرقى من مكانتهما، يجتهدان من أنفسهما – بدون شعور أو إرادة – أن يجعلا الجيل اللاحق أحسن من السابق، ويمهدان بذلك سبيل الارتقاء الإنساني وهذا الجهد والسعي منهما لا تشوبه شائبة من الأثرة (الأنانية) فإنهما لا يريدان شيئاً لأنفسهما، وإنما يريدان فلاح ولدهما ويعتبران نشأته إنساناً ناجحاً جيد التربية جزاء وافياً لمساعيهما وجهودهما.

وأنى يمكنك أن تجد في غير النظام العائلي أمثال هؤلاء العاملين المخلصين والخادمين الأوفياء، الذين لا يكفيهم أن يعملوا لمصلحة النوع الإنساني بدون أجر، بل يبذلون لهذه الخدمة كل ما يملكون من الوقت والراحة والقوة والكفاءة وذات اليد. ويضحون بأنفس ما يملكون في سبيل الأمر الذي لا تنال ثمراته إياهم، بل ينتفع بها غيرهم، ويكتفون من الجزاء لمجهوداتهم بأنهم قد هيئوا لغيرهم عاملين وخادمين من النمط الحسن. أفتجد نظاماً أظهر وأرقى في الإنسانية من هذا النظام العائلي؟).

أجل: إن معامل التربية تستطيع أن تكون من الطفل أي شيء كما تكون غيره من الاحياء، إلا أنها لن تستطيع أن تكون منه إنساناً سوياً في تكوينه صالحاً في إنسانيته، ولقد استمعت إلى محاضرة قيمة لأستاذ جامعي اخصائي في علم التربية، هو المربي العلامة الدكتور محمد أمين مصري، وكان قد تجول بين الفروع العليا للاختصاص في بريطانيا وفي جامعة (كمبردج) قبل أن يختار اختصاصه للدكتوراه، فلفت نظره فرع يسمى (المجتمع الانكليزي). يقول الدكتور إنه استمع إلى بعض الأبحاث التي يتداول مناقشتها أساتذة القسم، وهم كبار علماء النفس والمجتمع والتربية في بريطانيا،

فأثار انتباهه أن كانت المشكلة التي تشغل بال هؤلاء،وتوجه أبحاثهم هي ظاهرة خروج المرأة إلى العمل..!! أجل خروج المرأة الانكليزية إلى العمل.

إن خروج المرأة من البيت يعني إهمال النشء، وهذا يهدد الأجيال القادمة بفساد التربية وحرمان الأمة من المواطن الصالح،المواطن الذي يصلح للعمل، لتشغيل المصانع، المواطن الذي يحسن التفكير والاختراع،المواطن الذي يعيش لأمته، لشعبه ووطنه....

وليس هذا التخوف الخطير قاصراً على هذه الفئة، بل هو شأن الاخصائيين في هذا النطاق في أوروبا وفي أمريكا، وها هي ذي خبيرة اجتماعية امريكية (الدكتورة إيدا إلين) تقول: (إن التجارب أثبتت ضرورة لزوم الأم لبيتها، وإشرافها على تربية أولادها، فإن الفارق الكبير بين المستوى الخلقي لهذا الجيل والمستوى الخلقي للجيل الماضي إنما مرجعه إلى الأم هجرت بيتها، وأهملت طفلها وتركته إلى من لا يحسن تربيته....)

أخطار خروج المرأة للعمل:

والحقيقة أن اشتغال المرأة بغير هذه الوظيفة التي خلقت لها، وجبلت على ملاءمتها له أضرار تشمل نواحي الحياة الإنسانية المادية والمعنوية. ومن أبرز ذلك:

إفساد تربية النشء في صحته وعقله وخلقه:

وهو أمر مقرر لدى الاخصائيين قاطبة كما سبق أن أشرنا، وقد دلت الدراسات العلمية الحديثة و الاحصائيات الدقيقة على أهمية الأم وضرورتها إلى أبعد حد في نشأة الطفل صحيح البدن تام النمو، سليم العقل سوي النفس والسلوك من أشهر هذه الدراسات التي قام بها الدكتور رينيه سبيتنر، وويدوسن، ووائز هيتزرولف، وقد جاءت كلها تؤيد بعضها بعضاً شأن سائر التجارب والابحاث في هذا الصدد، وتؤكد ما قدمناه.

ميوعة الاخلاق:

وذلك بكثرة المخالطات لمن هب ودرج من الرجال، الأمر الذي يفقد المرأة فضيلة جوهرية في عنصر جمالها هي الحياء والخفر، ومن ثم يتسلط عليها ذئاب البشر من طلاب المتعة الدنيا.

استمع إلى العالم الطبيعي الكبير (أنطون نيميلون) السوفييتي وهو عالم شيوعي، ينادي محذراً من عواقب انتشار الفاحشة بسبب مشاركة المرأة في العمل فيقول في كتابه (بيولوجية المرأة): (الحق أن جميع العمال قد بدت فيهم أعراض الفوضى الجنسية، وهذه حالة جد خطرة، تهدد النظام الاشتراكي بالدمار، فيجب أن تحارب بكل ما أمكن من الطرق، لأن المحاربة في هذه الجهة ذات

مشاكل وصعوبات، ولي أن أدلكم على آلاف من الأحداث يعلم منها أن الإباحية الجنسية قد سرت عدواها لا في العمال الأغرار فحسب، بل في الأفراد المثقفين من طبقة العمال أيضاً...)

وحسبك أيها القارئ أن تستمع لأي موظف واع في بلادنا هذه يعمل في دائرة مختلطة يحدثك عن الآثار الخطرة لخروج المرأة إلى العمل لتتيقن أننا خطونا بلا وعي نحو الخطر الذي يحذر منه أئمة البلاد الأجنبية التي يعبدها طائفة من أبناء أمتنا!!

في الناحية الاجتماعية، يؤدي انصراف المرأة عن البيت إلى شلل الحياة الاجتماعية، واضطرابها، فالأولاد يحرمون حنوها ورأفتها مما يؤدي إلى أوخم العواقب والزوج يفقد عنصر السكينة النفسية، والأذن الصاغية تستمع إليه وهو يشكو ما ناله من العمل والتعب كي تحثه وتثبته وإذا به يجد بدلاً من ذلك شكوى أشد وإرهاقاً أعظم فيزداد ألماً وإرهاقاً.

ولقد شهدنا بأنفسنا المشاكل العائلية تنشب من وراء ذلك حيث يلجأ الزوج للزوجة ثانية ان لم يتطرف لما هو أبعد من ذلك....

في الناحية الاقتصادية: يقوم اختيار العامل في عرف الاقتصاد على أساس وفرة نتاجه، وطاقته للقيام بالعمل، وهذا العنصر يختل في تشغيل المرأة اختلالاً ظاهراً، فالمرأة تتعرض كل شهر للطمث الذي يستمر غالباً سبعة أيام وقد يمتد أكثر من ذلك، وفي هذه الدورة الشهرية تكون عرضة للآلام، لما أنها تعاني من تغير مزاجها ونفسيتها، مما يجعلها على غير مقدرتها الكاملة وطاقتها التامة. وأعظم من الطمث فترة الحمل ثم الوضع، فمنذ الشهرين الأخيرين للحمل أو الشهر الأخير على الأقل لا يجوز تكليفها بأي عمل يتعبها إذ تكون في حال أقوى من المرض، تضطرب أعصابها، وتضعف ملكات التفكير والتأمل لديها.

ثم بعد الولادة تكون جروح المرأة – كما يقرر الأطباء – عرضة للتسمم، مما يجعلها مستعدة لأمراض متعددة، وتتحرك أعضاؤها الجنسية باستمرار كي تعود إلى حالها الطبيعي قبل الولادة، وهكذا تكون المرأة بسبب الحمل والولادة أشبه شيء بالمريضة لمدة أشهر عديدة، يجب فيها أن تعفى من العمل.

فهل من الدعم للاقتصاد ومن مصلحة الاقتصاد تعطيل المرأة عن وظيفتها الحيوية العظمى كي تصبح خارج بيتها عاملاً مبتور الطاقة، يتعرض كل شهر لخلل في سير عمله، وكل سنتين أو ثلاث لتعطيل العمل تلك الفترة الطويلة بسبب الحمل والولادة...؟!.

العطالة بين الشباب:

ومن أشد المخاطر الاجتماعية لتشغيل المرأة أنه يسد الطريق على الشباب فيتعطلون عن العمل، وها أنت ذا تجد المرأة التي لا تعدم من ينفق عليها ويكفيها قد انبثت هنا وهناك في مجالات العمل، فشغلها وتركت من ورائها رجالاً لهم أسرة وشباباً في مقتبل العمر لا يجدون عملاً، فيتضور صاحب الأسرة لما حرم من العمل الذي شغلته المرأة و يتوقف الشاب العازب عن الزواج إذ لا يجد ما يقيم به أود نفسه فضلاً عن أن يجد ما يعينه على السعي إلى زواج وتأسيس أسرة.

وهكذا يعود الوبال على المرأة وعلى الرجل معاً، وتحرم المرأة متعة الحياة الزوجية الهنيئة بسبب الحرص والشح!!

كما أن هذا يعني أن يلجأ هؤلاء الشبان للوسائل المضرة ببلادهم وبأمتهم في سبيل لقمة العيش، التي لا يجد الانسان عنها مناصاً ولا مفراً.

على أنه قد يتوهم بعضهم أن هذا العائق سوف يزول إذا افتتحنا مجالات جديدة لموارد الاقتصاد، لكن الحقيقة تقرر أن الأمر لا يلبث أن ينعكس، إذ تعجز الأمة بعد فترة عن التوسع في مشاريع الصناعة والنهضة الحضارية بسبب آخر هو قلة العمال ونقص الأيدي العاملة عن العدد اللازم لمتطلبات النهضة، وسبب ذلك واضح وهو تعطل معمل الانتاج البشري (أي المرأة) عن إمداد الأمة بالمزيد من المواليد، لأن المرأة إذا خرجت للعمل ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ التدابير الممكنة لمنع الحمل كي تستطيع الوفاء بمطالب عملها...

وهنا نحن نجد دولاً كبرى كفرنسا مثلاً تحس بالخطر يحدق بها بسبب نقص المواليد، حتى أنها لتمنح مرتباً خاصاً للعائلة مقابل كل طفل تنجبه ولو لم يكن الأبوان من الموظفين.

بل إن الدول الشيوعية أحست بذلك فأخذت بعضها تمنح التشجيعات المالية للمرأة التي تقوم على الأطفال، ففي المجر تقرر أن تتلقى الامهات اللاتي يقين في المنازل مع اولادهن مبلغ 800 فورينت (عملة المجر) بالنسبة للطفل الاول، و900 للطفل الثاني و1000 للطفل الثالث، ولأي طفل بعد الثالث أيضاً،وذلك بدلاً من 650 فورينت الحالي.

وسوف تصبح اعانة عملية الولادة 2500 فورينت، وسوف يتم تغيير السياسة الاسكانية وسياسة المعونات الخاصة بالعطلات كي نشجع على تكوين الاسر الكبيرة.

ولكننا نرى أن هذا الا غراء لا يؤدي إلى الهدف المرسوم لأنه لم يعالج المشكلة من أساسها. وكل علاج لا يتناول الداء من جذوره لا يكون أكثر من دفن الرأس في الرغام كما يصنع النعام...!!

الحقيقة أن خروج المرأة من البيت أخطر بدعة تهدد حضارة الإنسان، ومستقبل الأجيال، كما شهد بذلك علماء الاختصاص الكبار الذين أوردنا شهاداتهم. وكما خلص إليه علامة علم الانسان الدكتور الكسيس كاريل في كتابه العالمي: (الانسان ذلك المجهول) فقال:

(لقد ارتكب المجتمع العصري غلطة جسيمة حينما استبدل المدرسة بتدريب الأسرة استبدالاً تاماً، ولهذا تترك الامهات اطفالهن لدور الحضانة حتى يستطعن الانصراف إلى أعمالهن، أو مطامعهن الاجتماعية، أو مباذلهن، أو هوايتهن الأدبية أو الفنية، أو للعب البريدج، أو ارتياد دور السينما، وهكذا يضيعن أوقاتهن في الكسل. إنهن مسئولات عن اختفاء وحدة الاسرة واجتماعاتها التي يتصل فيها الطفل بالكبار فيتعلم منهم اموراً كثيرة... وحينما يكون للطفل وحده فقط في المدرسة يظل غير مكتمل، ولكي يبلغ الفرد قوته الكاملة فإنه يحتاج إلى عزلة نسبية، واهتمام جماعة اجتماعية محدودة تتكون من الأسرة).

ويقول الدكتور كاريل بحق:

(إن المدرسين غالباً ما يؤدون عملهم التهذيبي كما يجب، ولكن النشاط العاطفي والجمالي والديني يحتاج إلى أن ينمى، فيجب أن يدرك الوالدان بوضوح أن دورهما حيوي، ويجب أن يعدا لتأديته. أليس من العجيب أن برامج تعليم البنات لا تشتمل بصفة عامة على أية دراسة مستفيضة للصغار والاطفال، وصفاتهم الفسيولوجية والعقلية؟! يجب أن تعاد للمرأة وظيفتها الطبيعية التي لا تشتمل على الحمل فقط،بل أيضاً على رعاية صغارها).

حكم الاسلام في اشتغال المرأة:

بعد هذا البحث القائم على المناقشة المنطقية الحرة،والدرس الموضوعي تتبين حكمة الاسلام الحنيف،وسماحته في الحكم الشرعي لاشتغال المرأة ومزاولتها العمل لاكتساب الرزق،ولعل تفصيل هذا البحث بالدرس أمر تمس إليه حاجة المرأة في كل بقعة من بقاع العالم،فإن المرأة غير المسلمة ليست بأقل حاجة من المسلمة لمعرفة هذا الحكم،الذي يسجل للمرأة حق الرعاية،كما رأينا.

وجدير بالتنويه هنا أن الكتابات المحدثة حول موضوع المرأة لم تتناول بالتفصيل بيان هذا الحكم، وإنما اكتفت بطرف من محاذير اشتغالها بالأعمال الحرة والوظائف، الأمر الذي يلقي في الوهم أنه أمر حرام يحظره الشارع على كل حال...!؟.

إن القرآن قد أرسى القاعدة الأساسية لسلوك المرأة في هذا الخطاب الإلهي! (وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى، وأقِمن الصلاة وآتين الزكاة، وأطِعن الله ورسوله).

أي إن التفرغ لوظيفة الأمومة، ومؤازرة الرجل بأداء النصف الداخلي في أعباء الحياة هو الاساس والأصل الذي يجب أن تبذل المرأة لأجله ما في وسعها، فهي تهز المهد بيمينها وتحرك العا لم بشمالها، لما تنجبه من فحول الرجال، وكرائم النساء، وهي من هذا المقر الذي تمكث فيه تغير مجرى الأحداث بما تبث في الرجال من روح الشجاعة، والدأب، والثبات.

هذا هو النبي الكريم صلى الله عليه وسلم إذ يفاجأ بالوحي وتأخذه روعة الموقف يجد في زوجه السيدة خديجة رضي الله عنها خير ساعد له، وخير مثبت إذ تخاطبه تقول: (كلا والله لا يُخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم وتعين على نوائب الحق).

لكن هذا التفرغ لا يحرمها شيئاً من الحقوق الاقتصادية المقررة،فحق الملك ثابت لها ثبوتاً كاملاً،وهو حق لم تظفر به المرأة الأوربية إلا منذ وقت قريب فقط، ومع تحفظات لا يقيدها بها الإسلام. فالقانون الفرنسي لم يسمح للمرأة بالتصرف في مالها مهما بلغت من الرشد، إلا بإذن وليها أو زوجها و إن كان سفيهاً؟! لم يعترف لها بهذا الحق إلا حديثاً مع بعض التحفظات كمنعها حق هبة أرض أو عقار تملكه....!!

بينما نجد الاسلام يعطي المرأة الحق الكامل في التصرفات المالية دون أي قيد إلا مراعاة حدود الشرع؛ فلها أن تهب ولها أن تقبل الهبة، ولها أن تبرم عقود البيع والاجارة والشركات وغيرها ولها حق الميراث ترث وتورث، ولها حق الوصية توصي ويوصى لها وهكذا....

بل إن هذه الشريعة كرمت المرأة تقديراً لأهميتها في المجتمع ولدورها ففرضت لها النفقة على أوليائها إن لم تكن ذات زوج ثم على بعلها إذا نكحت..، وهذه هي النظرة العادلة التي يجب أن تقرها القيم المادية، لأن الانتاج البشري له قيمته العظمى فهذه التي تنتج اليد العاملة البناءة للمجتمع يجب أن توفر لها النفقة والحياة الكريمة مقابل ما تقدمه للأمة، وأي مساهمة تفرض عليها في نفقة المال إرهاق لها، وجحود لما اصطنعته يداها.

وإذا أضفنا إلى هذا ما تستحقه من المهر وأنصبة الميراث وما تملكه بوسائل التملك نجد أنها أرجح كفة من الرجل في ميزان الاقتصاد، وأكثر أمناً على نفسها وعلى حياتها ومستقبلها.

فإن أبت المرأة بعد ذلك إلا مزاولة الأعمال والمهن فإنا في بيان الحكم الشرعي نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول: أعمال تمس فيها الحاجة إلى المرأة خاصة،كالتوليد والطبابة للأمراض النسائية والتعليم في مدارس البنات ونحو ذلك، فمثل هذا المرفق ينبغي أن تقوم طائفة من النساء بسد حاجة المجتمع إليها، طبقاً للقاعدة الشرعية التي تقرر أنه يجب على الأمة أن يقوم من أفرادها من يسد ثغرة

الحاجة في كل مرفق من مرافقها، وهذا يندرج في الواجب الكفائي وهو الذي يسقط عن الجميع إذا قام به البعض، وسدوا الحاجة كالجهاد والدفاع ضد الأعداء... وإذا حصل النقص أمكن لولي أمر الدولة المسلم أن يلزم طائفة من النساء تصلح لسد النقص ويجندها الواجب الاجتماعي.

القسم الثاني: أعمال يقوم بها الرجال ولا تتوقف الحاجة فيها إلى النساء كالتجارة، وكالعمل في المصانع للغزل والنسيج، أو العمل في الزراعة وفي دوائر الدولة، فهذا القسم يجوز للمرأة أن تزاوله لحاجتها إليه، كاضطرارها لإعالة نفسها،وإعالة أولادها إذا لم يكن لها بد من ذلك،لكن يشترط في العمل أن لا يخرج على العرف ولا على طبيعة المرأة كالعمل بكنس الشوارع، ومسح الأحذية وإن جرت عليه دول تزعم التقدمية. هذه الأعمال ونحوها كلها تحرم على المرأة ولا يجوز السماح لها بمزاولتها لما فيه من الخروج على فطرتها، وعلى العرف في كرامتها، حيث تتشبه بالرجال وتختلط بهم وتقتحم جنس الرجولة، وذلك عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: "لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال،والمتشبهين من الرجال بالنساء".

شروط عامة:

على كل حال فإن المرأة كي تكون موافقة للشريعة في خروجها للعمل سواءً كان من القسم الأول أو الثاني، يجب عليها أن تراعي هذه الشروط ولا تخرج عنها وهي:

1 إذن والديها ومن ينوب منابهما عند فقدهما، أو إذن الزوج إذا كانت ذات زوج، والأول أدب ديني يوجبه بر الوالدين، والثاني واجب ديانة وقضاء يلزمها به القضاء.

2 سلامته من الاختلاط والخلوة بالأجنبي، وذلك لما ينتج عنه من الآثار السيئة في النفوس والأخلاق بل من الفساد في الأعراض، وهو ما حذر منه الحديث النبوي بهذه الكلمة البليغة: "لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان".

ولعل التعليم حتى يومنا هذا أحسن مجالٍ لعمل المرأة، لما فيه من مناسبة لوظيفتها أعني الأمومة، وأنه أبعد عن الاختلاط ومفاسده.

ولقد آن لنا أن نتعظ بما شهدنا وما سمعنا، وأن لا نعتز بما يهرف به بعضهم فيقول:

(عيب أن يقال مثل هذا بين المثقفين). فإنه ما دامت الانسانية قد عجزت وستعجز إلى الأبد عن التوصل إلى ثقافة تمحو كيان الجنس من نفوس البشر، فليس هذا بعيب، لكن العيب على من يغالط الحق، ويكابر الشمس في ظهيرة يوم صائف.

إن تجارب الإنسانية في القديم والحديث قد كفتنا – إن كنا عقلاء – مؤنة التجربة الرائدة للاختلاط.

قديماً سجلت كتب الأدب قصة (ابنة الخس) وكانت كريمة في قومها، سئلت ابنة الخس هذه: لم زنيت وأنت سيدة قومك؟ قالت: (قرب الوِسادة، وطول السِواد). أي مخالطة الرجل.

وحديثاً خرجت الاحصائيات عن بنات المدارس الثانوية في أمريكة تحدث أن ربعهن تقريباً حبالى، وأن البكارة عليها العفاء....

فهل نحتاج بعد ذلك إلى تجربة الاختلاط، أم نحتاج لسد ثغرات الاختلاط، وإلى أن لا نلقي بالمرأة المكرمة في بلادنا إلى درك المهانة التي وصلت إليها المرأة في أوربا وأمريكا.

3 خلوه من المحرمات كالتبرج، وكل ما شأنه تحريك النوازع للفتنة في الملبس أو الزينة أو التعطر، فليس العمل ميداناً لإبراز المفاتن، أو عرض الأزياء، إنما هو مجال خدمة للأمة واجتهاد في البناء كوسيلة لتحصيل الرزق الحلال لمن اضطرها الظروف إلى ذلك.

وهذان الشرطان الأخيران يهدفان في الواقع لحماية المرأة، وصيانة أنوثتها أن تصبح مادة للتجارة وسلعة للتداول يهدفان لرفع المرأة والحيلولة دون الحط منها أو الهبوط بها إلى مستوى الرق الخبيث الذي وصلت إليه المرأة الغربية تحت ستار خادع من الحرية المزيفة أو التحرر البراق...؟!

والحقيقة كما قال بعض الكاتبين وأحسن المقال: (إنك إذا رحت تبحث عن حقيقة الرقي الذي تجنيه المرأة في المجتمع من هجر البيت إلى السوق والعيادة والمكتب ...الخ ...لا تجد إلا الخسارة الظاهرة والصفقة البائرة).

لقد خرجت المرأة الأوربية والأمريكية إلى السوق والمصنع والشارع والمرقص تبتغي في ذلك وغيره لقمة العيش!... فماذا صنعت لنفسها من كرامة، وماذا صنع لها الأوربيون والأمريكيون...؟!. لقد أرخصوها، وابتذلوا إنسانيتها وأهدروا كل قيمة أدبية لها.

فسكرتيرة المكتب فتاة جميلة ولا يغني عنها فتاة اخرى دونها في الجمال ولو كانت أذكى وأفضل، وبائعة المتجر فاتنة مثيرة لتثير رغبات الشراء، ورغبات الغرائز جميعاً....

والجالسة إلى صندوق النقود لا تصل إلى كرسيها إلا بكفاءة واحدة، هي الاغراء لإرضاء الزبائن! فما معنى هذا كله؟

المعنى أن القوم لم ينظروا إليها إلا على أنها ذات أنوثة قديرة على الاثارة ومضاعفة الكسب، وهذا هو الرقيق بعينه، الرقيق الحر أو المتحرر (!!) يساق إلى أسواق النخاسة تحت سياط الحاجة

والفاقة.. لا للتربية وحسن التدبير في المنازل حيث الصون والستر، بل للابتذال في المتاجر حيث تعرض الفتاة أثمن خصائص أنوثتها سلعة لقاء اللقمة التي تقيم أودها (!!).

والواقع أننا لا نقر قول الكاتب الكبير وهو الاستاذ الخولي: (إن هذا هو الرقيق) بل إننا نرى هذا الوضع أسوأ من الرقيق الذي طالما تشدق به الأجانب طعناً متجنياً على الإسلام، الإسلام الذي جاء بتحرير الرقيق، إن المرأة الرقيق في الإسلام لا تبتذل للناس، والمرأة الرقيق يتحمل سيدها مسئولياتها كاملة يطعمها مما يطعم ويلبسها مما يلبس، وإذا استمتع بها فحملت منه، كان ولدها ولداً له ينسب إليه ولا يسعه انكاره، أما المرأة العاملة فإنها تتعرض لاستمتاع صاحب العمل وغيره ثم تقع عليها جريرة ما اقترف الخبثاء الماكرون!!.

وإننا لنحض الفتيات والنساء العاملات أن يحرصن كل الحرص على مراعاة هذه الشروط، وليكنَّ على ثقة بأن الله لن يتخلى عنهن، وأن المرأة في مزاولتها للعمل إذا اتقت ربها، ونفذت ما أمرت به فإنها تؤدي عملاً مشروعاً تثاب عليه بل قد يكون واجباً يضاعف ثوابه وأجره، إذا أخلصت في النية "إنما الأعمال بالنيات".

لقد كرم الإسلام المرأة حيث فرض لها حق العيش كريماً، وحمل مسؤوليته على الرجل، فأغناها عن التعرض لبيع نفسها وبذل كرامتها، ثم لم يوصد أمامها باب الكسب الشريف، وإن جعل مقرها في بيتها، بل أباح لها الاكتساب عند الحاجة، وفي الحدود التي شرحناها حفاظاً عليها.

أما الرجل الأوربي والأميركي الكنود، المتحجر فقد اضطر المرأة للعمل والاكتساب، ونكل عن إعالتها و الانفاق عليها، ثم راح يمنحها مظاهر الاحترام والأدب فأجلسها في صدر المائدة، وقدمها على نفسه في الدخول والخروج، والصعود والنزول، فكان غاية في الكذب والنفاق.

ولقد قلت لشخص حدثني عما لحظ من آداب الأوربيين مع المرأة قلت له: احترموها لأنهم سخروها.

أجل سخروها وابتزوا مالها، لقد حدثني بعض شبابنا العاقل المستمسك بعروة الخلق عن مظاهر عمل المرأة في فرنسا وفي غيرها، الحديث الذي يبرز تماماً هذا الذي قلته.

إن المرأة في البلاد الأجنبية تُستَغَل، وتُستثمر تماماً كما تستغل المرأة في البيئات المتأخرة من أريافنا وقرانا، تمر على القرية فنرى طائفة من الرجال على الوسائد يتنسمون الهواء، ونساؤهم يقمن بالعمل في الأرض واصطلاح الزرع والضرر...!

وإني لأعلن للملأ هذه الحقيقة وأقول:

إننا لو تحفظنا في بعثاتنا كما تفعل الأمم اليقظة لما أرسلنا لبلد أجنبي إلا الذين يثقون بأنفسهم وبأمتهم من أبنائنا، وإذاً لاستطعنا أن نغزو القوم في عقر دارهم ولا يغزوننا.

هؤلاء شبابنا المخلصون يضربون لنا المثل الواضح النير:

هذا شاب يدرس في فرنسا وهو على شيء من ثقافة الإسلام ومعرفة أحكامه.استأجر غرفة في شقة سيدة عجوز، ولم يخف عليه بمرور الأيام ما تعانيه المسكينة من ضنك الحياة وشظفها، وكم عجب حين علم أن لها أولاداً منهم الغني المؤثر، فسألها لم تعيشين هذا العيش وولدك بهذا الغنى والثراء ألا يبذل لك من المال ما يوفر عليك هذا؟؟ قالت: لا.

قال: إذاً اشتكي إلى القاضي ينصفك ؟!

وهنا كان عجبها أعظم حينما علمت حكم الشرع الإسلامي في النفقة الواجبة وسلطة القضاء في بلدنا حتى نادت لدهشتها آوه إذن أنتم أحسن حالاً منا....!

وهذه سيدة اسبانية تعمل ممرضة في مدريد تتعرف على أحد شبابنا الطيب في أثناء علاجه في المستشفى، فتشوقها نسمة الكرامة في هذه البلاد، وما أن يرجع هذا الشاب إلى بلدته (حلب) حتى يفاجأ بالسيدة تترك زوجها الذي يتأكل بمالها، ويتمتع من كسبها وتترك وطنها إلى هذه البلدة تعلن إسلامها وهجرتها من ديار الظلم والظلام....

إنها أوربَّة عابدة الوثن الصنمي في القديم، هي عابدة وثن المال في الحديث.

لا تقر للزوجة أو البنت بحق التمتع بالحياة، ولا تعترف للأم بحق العيش إلا أن تجنيه بتعبها وعرق جبينها نصباً وكداً...!!

المصدر: من كتاب **ماذا عن المرأة؟** "للدكتور نور الدين عتر"